أكدوا لـ«الصباح» أن القوانين يجب أن تنصاع للدستور وتضعه موضع التنفيذ

سياسيون وأكاديميون: العلاقة بين الحاكم والمحكوم يميزها الاحترام المتبادل

■ البغلي: رموز المعارضة أصبحوا دجاجات مرتعشة أمام النيابة العامة

■ ما يحدث حاليا هو أسلوب جديد غريب على الساحة الكويتية

■ المكيمي: ما صدر عن كتلة الأغلبية المبطلة يعبر عن عدم نضجهم السياسي

■ مراسيم الضرورة تناولت أموراً حساسة تعطلت وتأجلت بفعل التجاذبات السياسية

علي البغلي

د.هيلة المكيمي

كتب مصطفى كامل

اكد النائب المحامي وعضو مجلس الامة السابق علي البغلي ان ما يحدث حاليا هو اسلوب جديد على الساحة الكويتية وغريب، لافتا انه مرفوض وغير مقبول لاسيما وانه يتنافى مع الدستور و القانون والعرف وعادات وتقاليد اهل الكويت.

وقال البغلي في تصريح خاص لـ«الصباح» ان الشعب الكويتي تعود منذ الازل ان العلاقة بين الحاكم والمحكوم يحكمها الاحترام المتبادل، مشيرا الى ان اهل الكويت يحترمون حكامهم وفي المقابل حكامهم يحترمونهم.

واضاف انه لا يتذكر بالتاريخ ان اخطأ احد من آل الصباح على الشعب بالقول او بالفعل وشدد البغلي على شجبه واستنكاره للاقوال والعبارات التي صدرت من كتلة الاغلبية المبطلة والتي كان من شانها المساس ببعض الرموز والتعرض للمقام السامي لحضرة صاحب السمو امير البلاد.

وتابع مخاطبا من صدرت عنهم تلك العبارات ومن استمع اليهم وصفق بحرارة هل تجرؤون على قول عشر هذا الكلام في دولة مجاورة ينتمي معظمكم باصوله اليها؟؟.

واوضح البغلي ان الدستور نص على ان الامير ذاته مصونه لا تمس، مشيرا الى ان القوانين يجب ان تنصاع للدستور وتضعه موضع التنفيذ وبالتالي جرم قانون امن الدولة الداخلي مثل هذه الجرائم والافعال ونود انه في هذا المقام لا ينصح بان تحرك وزارة الداخلية قضايا ضد من صدرت عنه هذه الاقوال والعبارات حتى لا تصنع الوزارة من هؤلاء ابطالا منوها ان هناك سياسيين درجة عاشرة على حد تعبيره فازوا بالانتخابات بسبب انهم سجنوا ايام الترشح والانتخاب داعيا فقط وزارة الاعلام ان تتحرك ضدهم.

واردف وان حركت وزارة الداخلية ضدهم قضايا فيجب الا يسجنوا او يعتقلوا وانما يذهبوا للنيابة العامة مباشرة.

واستطر البغلي مؤكدا ان رموز المعارضة اصبحوا دجاجات مرتعشة امام النيابة العامة في التحقيق بواقعة اقتحام مجلس الامة بعد ان كانوا يتغنون بانهم لمثل هذا اليوم ولدتهم امهاتهم لافتا ان مثل هؤلاء من مقتحمي مجلس الامة ومن قبل ادارة الاطفاء وكذلك قناة الوطن هم من اسسوا ثقافة العنف اللفظي والجسدي بين الشباب وفي المجتمع وحاولوا زج الكويت الى منطق شريعة الغاب وخير دليل ما صدر عن احد المحامين في الندوة الاخيرة عندما قال لو اعتدى علي احد فلن اذهب لاشتكي عليه وسوف اضربه.

من جانبها اكدت د.هيلة المكيمي ان ما صدر عن كتلة الاغلبية المبطلة وما جاء ببيانهم من قبل يعبر عن عدم نضج في التعاطي السياسي ويجعلنا امام اناس ليسوا على قدر المسؤولية السياسية لانها ضمنت لغة مخيفة للجميع لا يمكن من خلالها ان يبني مشروع دولة.

وقالت المكيمي في تصريح خاص لـ«الصباح» كنا نتوقع من الاغلبية ان يشيدوا بمراسيم الضرورة الصادرة عن صاحب السمو امير البلاد كونها تتناول امورا مرتبطة بقضايا حساسة ومهمة تعطلت وتاجلت بفعل التجاذبات السياسية داخل مجلس الامة والنقاشات الهامشية لافتة ان مراسيم الضرورة جاءت في صدد قضايا حيوية حياتية كانت تتطلب صدور مثل هذه المراسيم بحقها واستنكرت المكيمي محاولات الغالبية المبطلة لاختزال الشعب الكويتي من خلال بياناتها او تصريحات اعضائها بالندوات مشيرة ان هناك تعمدا من قبل هذه الغالبية لتضخيم الذات والانا المضخمة لافتة انها تحترم تلك المجموعة السياسية في اطار الايمان بالتعددية السياسية مستنكرة في الوقت ذاته محاولتها التحدث باسم المجتمع الكويتي باسرة لاسيما وان الشعب لديه الكثير من التوجهات والمشارب وهناك واضح حالة انقسام كبير في المجتمع في هذه الفترة مبينة ان جزءا كبيرا من هذا الانقسام حدث منذ اول نتائج انتخابات نظام الخمس دوائر في 2008 وتابعت المكيمي موضحة ان بعض اقطاب المعارضة حاليا كانوا في السابق معارضين لنظام الخمس دوائر بل ان هناك بعضهم من كان يقود حركة الازرق المناهضة لحركة البرتقالي التي تبنت نظام الخمس دوائر متسائلة ماذا تغير بالنسبة لهؤلاء؟ هل هي لعبة المصالح؟.

واشارت: إلى انه من غير المعقول ان يتم تسيير بلد باكمله وفقا للمصالح الشخصية لعدد من الافراد لافتة الى ان المصلحة العامة هي الغالبة والتي يجب ان تقدم على ماسواها مشددة على انه من غير المعقول والمقبول اختزال المصلحة العامة بتضخيم الانا والذات لتكون تعبر عن مصلحة خمسة او ستة افراد واضافت المكيمي ان الغالبية المبطلة تحاول الغاء الاخر بل وان اي راي يخالف توجهها تعتبره من قوى الفساد محذرة من ان هذا الامر يعد منزلقا خطيرا.

ولفتت ان التراشق بالذمم المالية يؤكد التوجهات الصحيحة لصاحب السمو امير البلاد باهمية المضي في اصدار المزيد من مراسيم الضرورة، مشددة على الحاجة الملحة لاصدار مرسوم ضرورة بشان هيئة مكافحة الفساد واقرار الذمة المالية مبينة ان العديد من نواب المعارضة عمدوا الى السعي لعدم اصدار هذه الهيئة وتعطيلها وذلك في مجلسي 2008 و 2012 المبطل حيث كانت المعارضة تتمتع باغلبية مريحة وذهبت المكيمي لدعوة العقلاء من الاغلبية المبطلة الى التفكير بعقل واتزان وان يعلموا ان مصالح الكويت لا تفصل وفقا مصالح الافراد مشيرة ان الكويت بلد دستوري وهناك العديد من القنوات وفقا للدستور والقانون يمكن اتباعها لمن يعترض على قرار او مرسوم مذكرة في ابوقت ذاته بانه حتى وان صدرت مراسيم ضرورة بشان نظام الدوائر الانتخابية فان المجلس القادم يملك اقرارها او ابطالها.

«اتجاهات» يصدر تقريراً أكد فيه أن للمجلس الحق في رفضها بعد انعقاده

مراسيم الضرورة حق دستوري لصاحب السمو بموجب نص المادة «71»

■ البرلمان لم يعترض على مرسوم ضرورة واحد على الرغم من صدور المئات في نصف قرن

■ «الضرورة» شيدت صروحاً في البلاد مثل الموانئ والأبحاث والتمويل و التسليف والفتوى

أعد مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يترأسه «جاسم عبدالرحمن المضاحكة» تقريراً عن مراسيم الضرورة الأربعة التي صدرت مؤخراً من مجلس الوزراء برغبة اميرية، اضافة الى المراسيم الثلاثة التي سيتم صدورها خلال الفترة المقبلة، موضحا ابرز الاسانيد الموضوعية التي استند عليها مؤيدي مراسيم الضرورة ضد المعارضين، اضافة الى حالات وشروط ومبررات تنظيمها وصدورها، واكد في متن تقريره على ان مجلس الامة القادم هو من يقرر حالة الضرورة في المراسيم بنص المادة «71» من الدستور وانه على المستوى التاريخي لم يثبت ان هناك اي مجلس نيابي ابدى اعتراضه على اي مرسوم صدر برغبة اميرية على الرغم من اقرار المئات منها في نصف قرن.

واضاف اتجاهات ان الجدل الذي اثير مؤخرا جاء بعد اقل من 48 ساعة على صدور مرسوم حل مجلس 2009 وخاصة بعدما ترأس صاحب السمو امير البلاد اول اجتماع له منذ فترة، حيث كلف مجلس الوزراء باعتماد اربعة مشاريع بمراسيم ضرورة، تمثلت في خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وقانون الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية، وتعديل قوانين الرياضة، والميزانية العامة للدولة. كما امر سمو الامير بانجاز ثلاثة مراسيم اخرى تمهيدا لاقرارها خلال الاسبوع المقبل، هي قوانين المفوضية العليا للانتخابات، والصندوق الوطني لرعاية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقانون متكامل لمكافحة الفساد يتضمن إنشاء هيئة النزاهة وكشف الذمة المالية وحماية المبلغ ومنع تضارب المصالح.

ومن الاهمية بمكان الاشارة الى ان مراسيم الضرورة حق دستوري لسمو الامير، بموجب نص المادة «71» التي تنظم صدورها حالات «ما بين ادوار الانعقاد، في غيبة المجلس بانتهاء الفصل التشريعي، فترات حل المجلس» ويشترط لإصدارها «ان تكون متعلقة باتخاذ تدابير لا تحتمل التاخير، وعدم مخالفتها للدستور، وعدم مخالفتها للتقديرات المالية الواردة في الميزانية العامة للدولة».

وفيما يتعلق بالظرف الراهن، اثار اصدار تلك المراسيم ضجة في الشارع السياسي الكويتي وظهرت دعاوي مشككة في وجود حالة ضرورة لإصدارها وهو الامر الذي صاحبه ردود من خبراء في الشان السياسي ابرزها اربعة بنود تم توضيحها في السياق التالي:

الاول: ان حالة الضرورة قائمة في بعض المراسيم التي صدرت او التي ستصدر وكشف النقاب عنها وهو ما سيتم تبيانه تاليا.

الثاني: ان الدستور نفسه في ذات نص المادة «71» جعل الجهة التي تقدر مشروعية مراسيم الضرورة هي مجلس الامة، حيث تعرض في اول اجتماع له ليقررها او يرفضها فيزول على الفور ما كان لها قوة القانون مالم يقرر المجلس اعتماد نفاذها في الفترة التي سبقت عرضها عليه، اي ان مجلس الامة الجديد هو من يقرر مشروعية تلك المراسيم وما إذا كان هناك حالة ضرورة لإصدارها من عدمه.

الثالث: مراسيم الضرورة على مدار نصف قرن شكلت علامات فارقة في بناء مؤسسات المجتمع الكويتي، فمؤسسة الموانئ ووكالة «كونا» وبيت التمويل الكويتي وبنك التسليف والادخار والجمعيات التعاونية ومعهد الكويت للابحاث العلمية وادارة الفتوى والتشريع وتنظيم المؤسسات والادارات المستقلة والتابعة وقانون الاستقرار المالي، اضافة لمراسيم ضرورة بزيادة مكافآت اعضاء مجلس الامة وهذا يؤكد ان مراسيم الضرورة صنعت فارقا وشيدت مؤسسات وهيئات اصبحت من اركان الدولة الكويتية.

الرابع: على الرغم من صدور مئات من مراسيم الضرورة طوال نصف قرن لم يثبت رد مجلس الامة اي مرسوم ضرورة، اي ان مجلس الامة اكد مشروعية وشوافر حالة الضرورة في جميع المراسيم التي صدرت طوال العقود الخمسة الماضية، وبالتالي اي حديث يعارض هذا التوجه مبني على هاجس ان تكشف تلك المراسيم المسئول الحقيقي عن عرقلة نهج الإصلاح والتشريعات الحيوية المفيدة للبلد وللمواطن..

تتمات

قمة «آسيا»

وعن جولته في مقر المؤتمر التحضيري قال انها تضمنت الاستعدادات الاخيرة التي قامت بها وزارة الخارجية لاحتضان اجتماع كبار المسؤولين يوم غد الذي سيحضر للاوراق والوثائق التي ستعرض على القمة على ان يتلوه بعد غد الاحد اجتماع لوزراء خارجية الدول الاسيوية لمناقشة هذه الاوراق والوثائق ورفعها مع التوصيات الى القمة يوم الثلاثاء المقبل.

إلى ذلك أبدى وكيل وزارة الخارجية السفير خالد الجارالله أمس رغبة دولة الكويت باستضافة هيكلية منتدى حوار التعاون الآسيوي التي سيتم الاتفاق عليها بين الدول الاعضاء في المنتدى.

وقال الجارالله في كلمته خلال افتتاح أعمال الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين في الدول المشاركة بالقمة الاولى لمنتدى حوار التعاون الآسيوي ان دولة الكويت «ترغب بدخول المنتدى الى اطار الاستدامة» مؤكدا حرصها على بناء العلاقات الوطيدة مع شتى دول العالم لا سيما مع دول القارة الآسيوية.

وأضاف ان دعوة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد لعقد أول قمة لمنتدى حوار التعاون الآسيوي تأتي لتترجم حرص القيادة السياسية العليا في دولة الكويت على زيادة رقعة تواجدها الدبلوماسي ومشاركة الجهود التنموية الآسيوية.

وأشار الى أن هذا الاجتماع التحضيري الذي يأتي بعد مرور عقد على انشاء منتدى حوار التعاون الآسيوي في تايلند من شانه توسيع تطلعات الدول الأعضاء فيه مبينا ان دولة الكويت تضع التوافق والتعاون الآسيوي وتطوير آليات العمل المشترك بين بلدان هذه القارة كاولوية خلال هذه القمة.

وأكد سعي الكويت الى توحيد علاقاتها مع دول القارة عبر توسيع رقعة تواجدها الدبلوماسي معها اضافة الى مشاركتها الجهود المبذولة في التنمية من خلال المشاريع التي مولها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ومن المقرر ان يبحث الاجتماع التحضيري الذي يترأسه الجارالله سبل تطوير آلية عمل المنتدى وتبني جدول الأعمال الذي سيطرح على اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في المنتدى.

يذكر ان القمة الاولى لمنتدى حوار التعاون الآسيوي تشارك فيها 32 دولة آسيوية لمناقشة سبل تطوير وتفعيل التعاون الآسيوي المشترك بما يخدم مصلحة شعوب القارة.

وكانت بدأت أمس الاجتماعات التحضيرية لكبار المسؤولين في الدول المشاركة بمنتدى حوار التعاون الاسيوي الذي تستضيفه دولة الكويت على مستوى القادة يومي 16 و17 اكتوبر الجاري.

وقال مدير ادارة اسيا بوزارة الخارجية السفير محمد المجرن الرومي في تصريح لـ«كونا» ان الاجتماع الذي يرأسه وكيل الوزارة خالد الجارالله سيناقش عددا من الموضوعات تمهيدا لعرضها على الاجتماع المقبل لوزراء الخارجية كما سيبحث اوراق عمل تعرضها الكويت في قطاعات اقتصادية مختلفة.

واوضح الرومي ان اوراق العمل الكويتية مقدمة من البنك المركزي حول كيفية مواجهة الازمات الاقتصادية كما قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ورقة عن دور الصناديق الاسيوية في التنمية.

كما يستعرض الاجتماع ورقة عمل من وزارة النفط حول علاقة الكويت البترولية واهميتها مع الدول الاسيوية وورقة اخرى من الهيئة العامة للاستثمار عن دور الهيئة واستثماراتها في الدول الاسيوية وضرورة تفعيل هيئات الاستثمار في الدول الاسيوية الى جانب ورقة مقدمة من غرفة تجارة وصناعة الكويت.

واضاف الرومي ان الاجتماع سيناقش الامن الغذائي ومواجهة الكوارث والزلازل والتعاون البيئي والمواصلات بالاضافة الى العلاقات الثقافية والاقتصادية التي ستكون محورا اساسيا في المنتدى.

أجدادنا ساندوا

مجلس أمة شرعي لأن القرار يجب أن يكون للأمة».

وزاد: نحن لانتعدى على سلطات سمو الامير، بل نناقشه ونخاطبه لمصلحة البلد، نحن دولة مؤسسات ، ولصاحب السمو حقوق وكذلك لنا حقوق، وقد عرفت دائما يا صاحب السمو بدفاعك عن الدستور».

من جهته قال النائب أسامة المناور: لن نرضى بتعديل الدوائر، واعتبر ان هناك حربا على الأغلبية لأنها حاولت الاصلاح من خلال عدة قوانين منها تولي الوظائف القيادية،لافتا الى ان هناك خلايا نائمة تسرح وتمرح في البلاد.

وتساءل المناور: «يا سمو الأمير كيف يتم تخويننا، مع أن اجدادنا ساندوا أجدادك ولم يتخلوا عنهم؟ ونحن نؤكد باننا لن نتخلى عنك يا صاحب السمو » .

من جهته طالب الدكتور ثقل العجمي الأغلبية بتقديم مشروع لتعديل الدوائر تكون به عدالة حقيقية.

وقال النائب السابق محمد الهطلاني: « يرضينا حكم الشعب الكويتي وكلمته في الأزمة الحالية.ومن اليوم لن يكون هناك مجاملات لأن الوقت لم يعد يتسع لمثل ذلك، والمجلس القادم إن أتى من رحم مرسوم ضرورة فسيكون مجلسا غير شرعي ولن نعترف به» .

وكان النائب د. جمعان الحربش قد صرح عقب انتهاء الاجتماع الذي عقته الأغلبية ظهر أمس بديوانية النائب أحمد السعدون بقوله : «قررنا دعوة الجبهة الوطنية ونهج والحراك الشبابي لاجتماع اليوم الأحد في ديوان د. فيصل المسلم للحشد لساحة الإرادة».

وأضاف «إذا صدر مرسوم لتفصيل قانون إنتخاب ستكون المواجهة هي الخيار وهذا نفق لا نريد أن نصل إليه».

من جهة أخرى ثارت تساؤلات حول سبب حرمان النائب السابق د. عبيد الوسمي من الحديث في ندوة الأمس ، فيما ذكرت بعض المواقع الإلكترونية إن الوسمي قد قام بالإتصال بالنائب السابق محمد الخليفة منظم الندوة وأبلغه برغبته بالمشاركة كأحد المتحدثين بالندوة ، ولكن الخليفة أبلغه بالرفض باعتبار ان تحديد أسماء المشاركين من صلاحية «تجمع نهج» وهو الذي قام بتحديد أسماء المتحدثين، فيما نفى تجمع نهج علاقته بتنظيم الندوة .

مصير الحجاج

اتصلت بهم «الصباح» للاطلاع على آخر مجريات مشكلة حج البدون لهذا العام أنهم يسمعون كلاما عن منح الحجاج البدون استثناء لهذا العام غير أن كل هذا الكلام لايزال في إطار الشائعات طالما لم يصدر بتصريح رسمي من أحد المسؤولين.

وأشاروا إلى أن الرحلات بدأت يوم أمس 13 وتستمر أيام 14 و15 و16 الشهر الجاري برا فإذا كان هناك فرصة أخيرة ستكون اليوم لأن اجراءات الحصول على التأشيرات تتطلب 24 ساعة وبالتالي سيكون من الصعب انهاء اجراءات السفر بعد هذا الموعد.

«الحرس»: دورات

الأمريكي في تعزيز التعاون بين الجانبين على ان يتم عقد دورات مشتركة والحاق عناصر من مديرية التفتيش والرقابة في دورات تدريبية بقيادة التفتيش بالجيش الامريكي وانخراط عناصر من الجيش الأمريكي في دورات بالحرس الوطني بالتنسيق مع شركة «ام بي آر آي» الأمريكية.

وأوضح أهمية التعاون والتنسيق مع الجيش الأمريكي لما يتمتع به من خبرات ميدانية عالية وتقدم تكنولوجي يعمل رجال الحرس على محاكاته للاستفادة منه في تحقيق أهداف التطوير المنشودة التي تصب في تشكيل درع حصينة للبلاد.

وذكر البيان ان العميد الحجرف قدم للوفد شرحا عن مهام وواجبات مديرية التفتيش والرقابة والخطوات التي سلكتها نحو تطوير منظومة التدريب والتاهيل ورفع الكفاءة.

وأشار إلى أن المديرية تقوم بدور ميداني وترفع التقارير الدورية حول حالة القوات والمعدات ومدى استيعاب التدريب والكفاءة.

وافاد البيان ان هذه الجهود تاتي بعد تأكيد وكيل الحرس الوطني الفريق ناصر الدعي أن هناك توجيهات من القيادة العليا ممثلة في رئيس الحرس الوطني الشيخ سالم العلي الصباح ونائب الرئيس الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح الداعين الى الاهتمام بعملية التقييم لأداء القيادات وفق الأسس والمعايير التي تكفل العدالة والمساواة بين المنتسبين وتبين مستويات الأداء ومدى كفاءة وفاعلية الحرس الوطني في تنفيذ مهامه المسندة إليه في المنظومة الأمنية مع رجال الجيش والشرطة.

«الداخلية»: 7 آلاف

وحجز 24 مركبة، بينما تم توقيع 984 مخالفة وحجز 32 مركبة في محافظة الفروانية.

وأضافت أن محافظة حولي سجلت 1653 مخالفة وتم حجز 40 مركبة، بينما بلغ عدد المخالفات المرورية في الأحمدي 765 مخالفة وحجز مركبة واحدة.

وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل 113 مخالفة وحجز 6 مركبات، بينما بلغت المخالفات في الجهراء 382 مخالفة.

وأشارت إلى أن إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت 768مخالفة خلال عطلة نهاية الأسبوع وقامت بحجز 52 مركبة، وتم تسجيل 245 مخالفة في المطار.

وقد بلغت إجمالي مخالفات استخدام الهاتف النقال باليد أثناء القيادة «170» مخالفة.

وتهيب إدارة الإعلام الأمني بقائدي المركبات ضرورة الالتزام بقواعد وآداب المرور والعمل بمدلول العلامات المرورية واللوحات الإرشادية والخطوط الأرضية لعدم الوقوع في المخالفات وحماية مستخدمي الطريق والممتلكات العامة والخاصة من الآثار الناجمة عن الحوادث المرورية.

فلسطين: «الأقصى»

الاقصى مدعومة من شخصيات سياسية عنصرية وجهات متطرفة تحت حماية سلطات الاحتلال الاسرائيلي بدعم لم يعد خافيا من الحكومة الاسرائيلية في محاولة لفرض واقع جديد في المسجد الاقصى لترسيخ سيطرة الاحتلال على المدينة المقدسة.

واشار الى «ان مواصلة اعتداء العصابات اليهودية على الاقصى تؤكد الطبيعة الاجرامية للاحتلال الاسرائيلي وممارساته العدوانية والهمجية التي دأب المستوطنون على تنفيذها».

وحذر قريع من مخاطر المخططات الاسرائيلية التي تعكس رؤية خطيرة تقضي بفرض الوجود الاسرائيلي في ساحات المسجد الاقصى بشكل دائم وتنفيذ سيناريو ما حصل في الحرم الابراهيمي في الخليل لتطبيقه بالمسجد الاقصى.

مصر: النائب

وأكد الزند خلال كلمة القاها منذ قليل على جموع القضاة وأعضاء النيابة العامة المحتشدين بدار القضاء العالي، بقاعة عبد العزيز باشا فهمي، انه جار صياغة بيان لحفظ ماء الوجه لكل الأطراف، حسب قوله، قائلا: «لكن لا يعنينا إلا أن نؤكد ان القضاء خط أحمر لن نسمح بالمساس به»، مضيفا أن هذه اللحمة ستؤرخ، وان اليوم 13 اكتوبر سيكون أنسب يوم ليكون عيدا للقضاء وإجازة رسمية.

وشدد الزند على أن الجمعية العمومية للنادي والمقرر عقدها غدا ستعقد في موعدها، بحضور كافة الهيئات القضائية ورجال القانون لتكون أولى مراحل المواجهة مع القوى التي تهاجم القضاء.

وقبل الاتفاق قال النائب العام المصري المستشار عبدالمجيد محمود إنه لن يغادر مكانه إلا بالغتيال، مؤكدا انه ابلغ كلا من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب بموقفه، وقال المستشار عبدالمجيد محمود في تصريحات صحافية بمكتبه سأدافع عن نفسي وسأدافع عن استقلالية النيابة العامة والقضاء، واكد: لن أبرح مكاني الا بعملية اغتيال، والاغتيال مسألة عادية عند بعض الطوائف. وأضاف محمود بقوله: مثلما قلت لرئيس الجمهورية ان كل واحد يبعث بعد الموت على نيته، وكان النائب العام قد غادر مكتبه للقاء الرئيس محمد مرسي الذي أبعده من منصبه قبل يومين.

وكان المستشار محمود وصل الى مقر مكتبه صباح امس بدار القضاء العالي بوسط القاهرة، ليباشر أعمال ومهام منصبه، تزامنا مع الازمة القائمة بينه وبين رئيس الجمهورية، وشهدت منطقة القضاء العالي تشكيلات أمنية احاطت بالمبنى خوفا من الاعتداء على المستشار عبدالمجيد محمود اثناء دخوله مكتبه.

واعلن النائب العام المصري عبدالمجيد محمود امس الجمعة في بيان، انه تلقى «تهديدات مباشرة وغير مباشرة» من مسؤولين كبار، من بينهم وزير العدل، لدفعه للقبول اقالته، واكد النائب العام في هذا البيان، غير المسبوق، ان وزير العدل، المستشار احمد مكي، ورئيس اللجنة التأسيسية، المستشار حسام الغرياني، حذراه من احتمال تعرضه لاعتداء اذا ما رفض الامتثال للمرسوم الرئاسي الذي صدر بتعيينه سفيرا لمصر لدى الفاتيكان.

وأوضح النائب العام في هذا البيان، الذي يعكس عمق الأزمة بينه وبين الرئاسة، أنه «تلقى اتصالات هاتفية حملت تهديدات له بصورة مباشرة وغير مباشرة، وترغيبا له، للاستقالة من منصبه وتركه».

وأشار إلى أنه تم «الاتصال به تلفونيا ظهر الخميس، من جانب المستشارين أحمد مكي وزير العدل، وحسام الغرياني رئيس محكمة النقض السابق، حيث أبلغاه أنهما يتصلان به من مقر رئاسة الجمهورية».

وأضاف ان «وزير العدل أبلغه صراحة ان المظاهرات التي ستخرج في كافة محافظات مصر، سوف تطالب بإقالته من منصبه كنائب عام».

وقال «تلقيت بالفعل اتصالا من جانب المستشار الغرياني، الذي ابلغني صراحة انه يعرض علي ضرورة الرحيل من منصبي كنائب عام تحت ذريعة خطورة الموقف، فطالبته بإيضاح الأسباب على وجه الدقة، فاجابني الغرياني بالنص: أنا في حل من إبلاغك بالأسباب، وأقترح عليك ان تنتقل للعمل كسفير لمصر في دولة الفاتيكان».

وأكد أن الغرياني قال له إن «المتظاهرين يمكن أن يتوافدوا على مكتبك، ويقوموا بالاعتداء عليك».

وكان الرئيس مرسي أقال مساء الخميس النائب العام، وأصدر مرسوماً بتعيينه سفيرا لمصر لدى دولة الفاتيكان.

ورفض المستشار عبدالمجيد محمود هذه الإقالة، مؤكداً انه «باق في اداء عمله طبقا لقانون السلطة القضائية» الذي لا يجيز عزله او إقالته من منصبه.

وجاء قرار إقالة محمود غداة قرار محكمة جنايات القاهرة، الأربعاء، ببراءة جميع المتهمين في القضية المعروفة إعلاميا بـ«موقعة الجمل»، التي كان متهما فيها عدد من كبار المسؤولين في النظام السابق.

والنائب العام متهم من قبل ناشطين «ثوريين»، ومن جانب جماعة الإخوان، بإخفاء وإفساد الأدلة في قضايا قتل المتظاهرين.

وإلى ذلك، ناشد مجلس ادارة نادي القضاة، برئاسة المستشار احمد الزند، الرئيس مرسي، بوصفه رئيسا للمجلس الاعلى للشرطة والمجلس الاعلى للقوات المسلحة، تكليف الجهات المختصة، بحماية النائب العام ومعاونيه خلال ادائهم لأعمالهم داخل مكاتبهم وخارجها.

وجاءت هذه المناشدة في بيان رسمي لنادي القضاة، عقب تهديدات القوى الاسلامية بمنع النائب العام المصري من دخول مكتبه بدار القضاء العالي صباح السبت.

وكانت جماعة الاخوان اعلنت انها ستتظاهر امس امام مكتب النائب العام تأييدا لقرار الرئيس مرسي بتعيين النائب العام سفيرا لدى الفاتيكان وإقالته من منصبه.